



## «المالية» تجدد عقد اتفاق تقديم خدمات الدفع الإلكتروني مع «كي نت»

أعلنت وزارة المالية الكويتية عن تجديد عقد اتفاق تقديم خدمات الدفع الإلكتروني مع شركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة (KNET) وذلك لمدة ثلاث سنوات، وقد وقع على تجديد العقد وكيل وزارة المالية خليفة مساعد حمادة ممثلاً عن الوزارة، والرئيس التنفيذي لشركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة عبدالله خالد العجمي ممثلاً عن شركة (KNET).

# الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على [www.alanba.com.kw/Business](http://www.alanba.com.kw/Business)

## العضو المنتدب للهيئة العامة للاستثمار: يجب أن تتم إدارة الاندماج بما يحقق التكامل ويخفض التكاليف التشغيلية

# بستكي لـ «الأنباء»: لا مانع من اندماج «بيتك» و«الأهلي المتحد»



محمود فاروق

قال العضو المنتدب للهيئة العامة للاستثمار فاروق بستكي لـ «الأنباء» رداً على سؤال حول موقف الهيئة من اندماج «بيتك» و«الأهلي المتحد» «الهيئة ليست طرفاً في عملية الاندماج، لكننا ليست لدينا مشكلة في فكرة الاندماج نفسها ونحن جاهزون لتتبع الاندماج حال تم عرضه علينا رسمياً».

وذكر بستكي «الأهم من فكرة الاندماج بالنسبة لنا هو كيفية إدارة عملية الاندماج تشغيلياً ما يؤدي إلى التكامل في العمليات التشغيلية وخفض النفقات» في إشارة إلى انعكاس التكامل الناتج عن الاندماج في العمليات التشغيلية على إيرادات وأرباح البنك وهو ما يعكس بالإيجاب على الهيئة كأحد أكبر المستثمرين.

وقال بستكي «نوافق على الفكرة ونندعم أن يتم الاندماج بشكل سليم يصب في مصلحة المالك» واستطرد بستكي «نراقب التطورات وندرس كل الخيارات التي تطرح علينا بخصوص اندماج البنكين، ولكن المواقف قد تتغير فلا يوجد شيء نهائي يمكننا الموافقة عليها، فمن الممكن أن تظهر عروض أخرى بسعر أعلى ويتغير الموقف بشكل كلي».

وتملك الهيئة العامة للاستثمار 24,08٪ من أسهم بيت التمويل الكويتي، بينما تملك المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية حصة في الأهلي المتحد البحريني تصل إلى 18,5٪.

وكان تقرير لشركة الأبحاث «أرقام كابيتال» توقع أن يحدث تكامل في العمليات التشغيلية

بين بيتك والأهلي المتحد في حالة الاندماج ما سيؤثر إيجاباً على خفض تكاليف التشغيل وخاصة في السوقين الرئيسيين الكويت والبحرين. وتوقع التقرير أن يحدث اندماج بعض الفروع في حال الاندماج وخاصة في الكويت، حيث يمتلك بيتك 65 فرعاً بالكويت والمتحد 38 فرعاً وهو ما يجعل عدد الفروع للكيان الجديد في حال اندماج 103 فروع وهو ما سيتم تقليصه لكيان واحد بما يتناسب وحجم السوق.

### خفض حيازة الأسهم

وتعليقاً على أداء الأسواق المالية العالمية واستثمارات الهيئة العامة لأسواق المال بها قال بستكي «أداء الأسواق العالمية ممتاز وجيد، والكويت لديها استثمارات حققت نمواً جيداً مع صعود تلك الأسواق، ولكن الترقب الآن لا مكنية استمرار هذا الأداء فهو لن

يبقى إلى الأبد، وأكمل بستكي حديثه قائلاً: الأسواق صاعدة منذ 8 أو 9 سنوات، ولكن من الممكن أن تظهر تغيرات من الناحية السياسية، وهناك أمور قد تحدث وتغير الأوضاع في السوق، بالإضافة إلى أمور أخرى مثل وتيرة ارتفاع سعر الفائدة، لذا فإن المستثمرين قد يتجهون إلى السندات بدلاً من الأسهم».

واستطرد بستكي قائلاً «الأسواق المالية حققت ارتفاعات في العام الماضي وصلت إلى 10٪، ولا اعتقد أن ذلك الصعود سيتكرر مرة أخرى، وستكون محظوظين إذا وصلت إلى 5 أو 6٪».

وأشار بقوله: «الهيئة تنوع من استثماراتها في عدة أسواق وأنواع مختلف من الأصول المالية، ونحن دائماً على استعداد للتغير ولدينا استراتيجيات مرنة، وليس معنى كلامي عن توقع

تراجع معدلات نمو وصعود أسواق الأسهم أننا سنقوم بالخروج بالكامل من أسواق الأسهم ولكننا سنخفض من حيازتنا للأسهم لصالح أصول أخرى مثل السندات وصناديق الاستثمار الخاصة، التغيرات الكبيرة والجزرية في وقت قصير كلام غير واقعي وغير صحيح ولن يحدث، ولكن الهيئة تقوم بالتنوع عبر تخفيض بعض الأصول لصالح الزيادة في أصول أخرى حسب التغيرات التي تراها والتوقعات المستقبلية».

### الأسواق الناشئة

وقال بستكي «تتجه الكويت في الوقت الحالي إلى الاستثمار في الأسواق الصاعدة والتي تحقق طفرات في نمو الناتج المحلي لها».

### المشكلة في المصروفات

وعن ارتفاع معدلات أسعار النفط، لفت بستكي إلى أن

المحلي في تلك الدول تتحدد الأوزان النسبية لاستثماراتنا وزيادتها هناك» وذكر بستكي «لا أقصد هنا أننا سوف نخرج من الأسواق الاستراتيجية بالنسبة لنا وفي مقدمتها السوق الأميركي ولكن سوف نقوم بخفض تركيز استثمارنا بشكل تكتيكي في السوق الأميركي لصالح الدخول إلى الأسواق الأخرى».

وأشار بستكي إلى أن نوعية الاستثمارات التي تركز عليها الكويت في الأسواق الصاعدة تسير جنباً إلى جنب مع اتجاه صناديق الاستثمار العالمية بالتركيز على الاستثمار في صناديق الملكية الخاصة في اقتصاديات

مشيرة إلى أن حل مشكلة العجز غير مرتبطة بأسعار النفط أكثر من ارتباطها بزيادة المصروفات وضرورة التحكم فيها، خاصة في الوقت الذي يتزايد تآكل الاحتياطي العام للدولة.

## مشكلة الميزانية في زيادة المصروفات والنفط لن يعود لـ 100 دولار

## أسواق الأسهم العالمية ارتفعت لـ 9 سنوات متتالية وبتقرب تصحيحاً وتراجعا في الأسعار

## سنخفض استثمارنا في الأسهم لصالح السندات وصناديق الاستثمار الخاصة



## توجه للأسواق الصاعدة وخاصة الصين والهند والبرازيل على حساب استثمارنا بأميركا

من تطوير اثنتين من المصافي القائمة كجزء من مشاريع الوقود النظيف في عام 2018 سيحقق قيمة مضافة أكبر لإنتاج النفط وسيزيد كميات إنتاجها بشكل قليل وقد تصل الطاقة التكريرية لمصفاة الزور إلى نحو 615 ألف برميل يوميا في عام 2019.

وتوقعت الوكالة أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاعات غير النفطية نمواً بنحو 3,5٪ خلال العامين 2018-2019 مدفوعاً بارتفاع الإنفاق الحكومي وبشكل خاص الإنفاق الاستثماري.

وأشارت إلى تعافي مؤشرات الثقة وتجارة التجزئة كما أن الرقم المسجل للأراضي المنوحة للمواطنين ضمن برنامج الإسكان الحكومي في عام 2016 س يدعم نشاط البناء السكني في السنوات القادمة، فضلاً عن تمتع القطاع المصرفي برسملة وسهولة وربحية كافية سيمكنها من تقديم المزيد من الائتمان.

وعن العوامل التي تؤثر سلباً على التصنيف الائتماني، قالت الوكالة إنها تتمثل في تآكل متانة الأوضاع المالية والخارجية نتيجة استمرار انخفاض أسعار النفط أو عدم القدرة على معالجة الاستنزاف الهيكلي للمالية العامة.

وفيما يتعلق بالعوامل التي تؤثر إيجاباً في التصنيف الائتماني بشكل فردي أو جماعي بينت أنها تتمثل في التحسن في نقاط الضعف الهيكلية مثل خفض الاعتماد على النفط وتعزيز مؤشرات الحوكمة، وبيئة الأعمال واطر عمل السياسة الاقتصادية.



المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 2,9٪ العام الماضي مدفوعاً بتخفيض الكويت إنتاجها النفطي بما يتماشى مع اتفاق منظمة الدول المصدرة للنفط. وأضافت أنه منذ بداية عام 2017 وصل إنتاج النفط الكويتي إلى نحو 2,7 مليون برميل يوميا متوقعة «عدم انتعاش» حجم الإنتاج في عام 2018 رغم الخطط الحكومية لزيادة الطاقة الإنتاجية إلى نحو 4 ملايين برميل يوميا بحلول عام 2020.

وأشارت إلى أن الانتعاش وتوقعت انكماش الناتج

عكس جهود الحكومة مع مجلس الأمة لإقرار قانون الدين العام الجديد. وأكدت فيتش أن إقرار القانون الجديد سيسمح للحكومة بإصدار المزيد من الديون في السنتين الماليتين الحالية والمقبلة متوقعة أن تصل قيمة الإصدارات من الديون الخارجية خلال السنتين القادمتين نحو 16 مليار دولار لتصل نسبة الدين العام إلى نحو 38٪ بحلول عام 2019.

**الناتج المحلي**

وتوقعت انكماش الناتج

بافتراض السعر الاسترشادي لبرميل النفط عند نحو 50 دولاراً للبرميل.

**الاستدانة من الخارج**

وقالت الوكالة في تقريرها أن الحكومة الكويتية استوفت احتياجاتها التمويلية لسد عجز الموازنة العامة في السنة المالية الماضية من خلال إصدار دين محلي جديد بنحو 700 مليون دينار وسحب نحو 5,3 مليارات دينار من صندوق الاحتياطي العام. وأشارت إلى عدم لجوء الحكومة للاقتراض الأجنبي في السنة المالية الماضية

الموازنة العامة في السنة المالية المنتهية في 31 مارس الماضي فائضاً يبلغ نحو 900 مليون دينار يمثل 2,4٪ من الناتج المحلي وذلك بحساب دخل الاستثمارات الحكومية المقرر بنحو 4,6 مليارات دينار وعدم حساب التحويلات إلى صندوق احتياطي الأجيال القادمة والبالغة نحو 1,6 مليار دينار، وقدرت قيمة العجز للسنة المالية الماضية بنحو 5,3 مليارات دينار وذلك وفقاً لمنهجية وزارة المالية الكويتية.

وأشارت إلى أنه في ظل افتراض سعر خام برنت عند

- النمو السكاني
- أكبر تحديات دولة الرفاهية السخية والدور الاقتصادي الكبير للقطاع العام
- 580 مليار دولار قيمة الأصول السيادية الخارجية
- لصندوق احتياطي الأجيال القادمة
- 900 مليون دينار فائض الميزانية بإضافة دخل الاستثمار وعدم
- الاقتطاع لـ «صندوق الأجيال»
- الحكومة سحبت 5,3 مليارات دينار من «الاحتياطي العام» لسد عجز موازنة 2017/2018
- العجز المالي وتوقعت الوكالة أن تسجل

ثبتت وكالة «فيتش» تصنيفها الائتماني السبدي للكويت عند AA مع نظرة مستقبلية مستقرة. وقالت الوكالة في بيان نشرته على موقعها الإلكتروني أن التصنيف يعكس الأوضاع المالية والخارجية القوية بشكل استثنائي للكويت.

وأضافت الوكالة أن سعر برميل النفط التوازني للموازنة العامة الكويتية يقدر في 2018 بـ 56 دولاراً وهو الأدنى وأوضح أن هناك عوامل تحد من تلك القوة تتمثل باعتماد الاقتصاد الكويتي على النفط بشكل كبير ودرجة المخاطر الجيوسياسية وضعف مؤشرات الحوكمة، فضلاً عن مدى سهولة ممارسة أنشطة الأعمال.

وبينت الوكالة أن «دولة الرفاهية السخية والدور الاقتصادي الكبير للقطاع العام تواجه تحديات على المدى الطويل بسبب المعدلات المرتفعة للنمو السكاني للمواطنين».

وذكرت أن حجم صافي الأصول السيادية الخارجية التي تديرها الهيئة العامة للاستثمار الكويتية تقدر بنحو 580 مليار دولار أميركي وتمثل نحو 460٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2017.

وأفادت بأن تلك القيمة تتضمن صافي أصول صندوق احتياطي الأجيال القادمة والمقدر بنحو 490 مليار وهو ما يسمح للكويت بالمحافظة على مستويات الإنفاق الجارية لعقود قادمة متوقعة «نفاذ» صندوق الاحتياطي العام خلال خمس سنوات بافتراض بقاء العجز المالي للموازنة العامة عند المستوى المتوقع للسنة المالية 2018 - 2019».

**العجز المالي**

وتوقعت الوكالة أن تسجل